

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
وتقدير مراقب الحسابات عليها**

- تقرير مراقب الحسابات
- ١ قائمة المركز المالي المجمعة
- ٢ قائمة الدخل المجمعة
- ٣ قائمة الدخل الشامل المجمعة
- ٤ قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
- ٥ قائمة التدفقات النقدية المجمعة
- ٦-٤ الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٢ ٣٦ ٢٢ - ٣٥ ٣٦ (٢٠٢)
تلفاكس : ٢٣ ٠١ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مربعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير مراقب الحسابات إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة ، فالأدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أيهـة تحريفات هامة ومؤثـرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسـؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيـقها وعمل التـقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤولية مراقب الحسابات

تحضر مسؤوليتنا في إيداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم وإداء المراجعة للحصول على تأكـد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أيهـة تحريفات هامة ومؤثـرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمـد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرـيف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إيداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشـأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتـقديرات المحاسبية الهامة التي أعدـت بمعرفة الإدارـة وكذا سلامـة العرض الذي قدمـت به القوائم المالية.

وإنـا نرى أن أدلة المراجـعة التي قمنـا بالحصول عليها كافية و المناسبـة و تعد أساسـاً مناسـباً لإـداء رأينا على القوائم المالية .

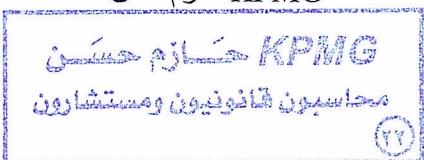
الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعه المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة المصرية للمنتجعات السياحية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، وعن أدائها المالى المجمع وتديقاتها النقية المجمعه عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة باعداد هذه القوائم المالية.

فقرة لفت انتباه

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً ، فكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (١-٣١) من الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علمًا بأن تكالفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ حوالي ٧٤,٩ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين ، وقد أفاد المستشار القانوني أنه لم يرد أي إخطار من المحكمة بورود التقرير ولم تحدد جلسة لنظر الموضوع حتى تاريخ شهادته ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانوني ، كما أورد المستشار القانوني في شهادته أن دعوى إلغاء المقدمة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرحلة الكسب ، ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج في ذلك الشأن.

حازم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
حازم حسن KPMG



القاهرة في ١٣ إبريل ٢٠١٧

الشركة المصرية للمتجمعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المجمعة للشركة وشركتها التابعة
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح	الأصول
جنيه مصرى	جنيه مصرى	رقم	
١٣٨٩٢٩ ٢٥٧	١٢١٨٦١ ٠٧٢	(٤ ، ٣ - ٣)	الأصول غير المتداولة
١٥٤٣٤٤ ٤٩٧	١٤٥٩٧٧ ٨٦١	(٥ ، ٤ - ٣)	أصول ثابتة (بالصافي)
١١٥٤٦٨٣	١٦٢٤٧٤٦	(٦ ، ٥ - ٣)	استثمارات عقارية
٣٩١٥٠٥٠٠	٤٦٧٣٣٧٥٠	(١٢)	مстроعات تحت التنفيذ
٢٨٣٣٥٩١٨٩	٥٠٩٣٤٢٤٢٦	(٩ ، ١٠ - ٣)	وائع طولية الأجل
٣٥٥٦٩١	-	(٢ - ٢٦)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
٢١٧٩٩٣٨١٧	٨٢٥٥٣٩٨٥٥		أصول ضريبية مؤجلة (بالصافي)
٥٢٤٨٣٢٤١٣	٥٦٩٨٧٧٣٩٨	(٧ ، ٨ - ٣)	مجموع الأصول غير المتداولة
٢٣٧١٤٦٠	٢٩٤٧٣٧٩	(٨ ، ٧ - ٣)	الأصول المتداولة
٣٢٧٦٠١٦١٦	٧٧٥٤٢٦٢٦٩	(٩ ، ١٠ - ٣)	أعمال تحت التنفيذ
٧٨٦٨٣٤٠	١٦١١٧٠٢١	(١٠ ، ١٠ - ٣)	مخزون
١٣٥٦٠٣١٣٦	١٣١١٩٣٧٢٣	(١١ ، ١٢ - ٣)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)
٩٩٨٢٧٦٩٦٥	١٤٩٥٥١١٨٤٠		مدينون متبعون وارصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١٦١٥٥٧٠٧٨٢	٢٣٢١٠٥١٦٩٥		النقدية بالصندوق والبنوك
			مجموع الأصول المتداولة
			مجموع الأصول
١٠٥٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	(١٧)	حقوق الملكية
١٣١٦٦٤٣٧٩	١٣١٦٦٤٣٧٩	(٣٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
(٢٣٩٠٦٤٤٥٧)	(٢٦٠٧٥٥٥٢١)		احتياطي قانوني
٨٤٢٥٩٩٩٢٢	٩٢٠٩٥٨٨٥٨		خسائر مرحلة
٤٤٧٦٢٣٤٥	(٢٣٤٣٢٧٢١)	(٢٧)	حقوق مساهمي الشركة القابضة
٨٨٧٣٦٢٢٦٧	٨٩٧٥٢٦١٣٧		الحقوق غير المسطرة / الأقلية
			اجمالي حقوق الملكية
-	٨٢٥٨٥٨٧٦	(٢ - ٢٦)	الالتزامات غير المتداولة
٢٧٣٤٦٥٥٣٧	٦٦٦١٩٢٦٤٣	(٣ - ٧)	الالتزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)
	٧٤٨٧٧٨٥١٩		دائنون شراء أراضي
			اجمالي الالتزامات غير المتداولة
١٢١٣٦٧٦٢	٢٨٣٧٤٣٥١	(١٣ ، ١٥ - ٣)	الالتزامات المتداولة
٧٠٢٨٧٦٩٦	٩٨٨٧٨٢٨٣	(١٤)	مخصص المطالبات
١٣٩١٩٧٩٦٣	٢٤١٠٨٧٨٥٢	(١٥ ، ١٦ - ٣)	دفعات مقدمة من عملاء
٧٣٠٦٦٧٦٠	١٢٩٤٨٧٣٣٧	(١٦)	داللون متبعون وارصدة دائنة أخرى
١٥٦٠٠٨٩٨٩	١٥١٥٣٠٢١٧	(٩ - ٣)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية
١٢٦٤٨	١٣٣١٨٥٠٩		التكاليف التقديرية لتنمية الأرضي المباعة
٤٠٣٢١٦٠	١٢٧٠٧٤٩٠	(١ - ٢٦٠٢١ - ٣)	بنوك - تسهيلات ائتمانية
٤٥٤٧٤٢٩٧٨	٦٧٤٧٤٧٠٣٩		الضريبة على الدخل
	٢٣٢١٠٥١٦٩٥		مجموع الالتزامات المتداولة
١٦١٥٥٧٠٧٨٢	٢٣٢١٠٥١٦٩٥		اجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٦) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ.أحمد أبو هنديه

العضو المنتدب

أ.ائل العتو

رئيس القطاع المالي والإداري

أ.ائل ابوعلم

رئيس إدارة الحسابات

أ. سيد عامر

صدرت بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

**قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
 عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦**

من ٢٠١٥/١١ حتى ٢٠١٥/١٢/٢١ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	العمليات المستمرة
٣٧٢ ٦٩٦ ٧٠٣ (١٨٨٠٥ ٢٣٦) ٤٦٥٠٦ ٣٧٢	١٦٨ ٨٨٩ ١٦٩ (٩٧٦٨ ١٣٩) ٤٨ ٨٣٣ ٩٢٢	(١ -١٨ ، ١٨ - ٣) (٢ -١٨ ، ١٨ - ٣) (٣ -١٨ ، ١٨ - ٣)	إيرادات النشاط مردودات مبيعات أراضي إيرادات خدمات مؤداة إجمالي الإيرادات
٤٠٠ ٣٩٧ ٨٣٩	٢٠٧ ٩٥٤ ٩٥٢		
(٧٦ ٧٥٥ ٤٤١) ٣ ٢١٦ ٢٦٥ (٨٥ ٠٠٤ ٣١٦) ٢٤١ ٨٥٤ ٣٤٧ ٥ ٦٨٢ ٤٣٨	(٣٢ ٢٢٣ ٢٨٤) ١ ٨٠٠ ٢٩٤ (٩٣ ٣٨٥ ٥٣٢) ٨٤ ١٤٦ ٤٤٩ ٨ ٨٠٣ ٧٢٥	(١ -١٩ ، ١٩ - ٣) (٢ -١٩ ، ١٩ - ٣) (٢٠ ، ١٩ - ٣) (٢١)	نفقات المبيعات تكلفة مردودات مبيعات أراضي تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة مجمل أرباح النشاط إيرادات تشغيل أخرى
٢٤٧ ٥٣٦ ٧٨٥	٩٢ ٩٥٠ ١٥٤		
٩ ٢٩٥ ٧٧٦ (١٩ ٦٧٩ ٧٦٤) (٣٠ ٠٨٤ ١٠٥) (٣ ١٠٥) ١٥٠٣ ٥٩٠ (٩٣٢ ٨١٥) (١٣ ٣٦٤ ١٢١)	١٦ ١٦٣ ٣٩٥ (٣٩ ٣٥٢ ٤٢٧) (٤٤ ٨٧٨ ٥٦٦) (٣ ٧٤ ٨٣٧) ٦ ١٤١ ٤١٦ - -	(٢٢ ، ١٩ - ٣) (٢٣ ، ١٩ - ٣) (٩) (٩)	صافي القواعد المؤجلة المستدعاة مصرفات بيعية وتسوية مصرفات إدارية وعمومية الانخفاض في أرصدة العملاء رد إنخفاض في أرصدة العملاء الانخفاض في أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى خسارة رد أراضي سبق بيعها - بالصافي
- (٢٠٥٦ ٦٧٠)	(٤ ٦٤٠ ٨٠١) (١٦ ٣١٤ ٣٦٢)	(٢٤) (١٣ ، ١٥ - ٣)	بالصافي تسويات عملاء مخصص مطالبات مكونة الأرباح الناتجة من التشغيل
٢٠٦ ١٨٧ ٦٢١	٦ ٩٩٣ ٩٧٢		
١ ٧٥٦ ٦٨٩ ٨ ٦٩٥ ٥٠٩	٤٧٧ ٦١٢ ٩٧ ٧٠٤ ٣٤٣ ١٠٥ ١٧٥ ٩٢٧	(١١) (٢٥ ، ٢٠ - ٣)	أرباح بيع وثائق صناديق الاستثمار إيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) صافي ربح العام من العمليات المستمرة قبل ضريبة الدخل
٢١٦ ٦٣٩ ٨١٩	١٠ ١٦٣ ٨٧٠		
٨٢٣ ٠٩٦	(٩٥ ٠١٢ ٠٥٧)	(٢٦ ، ٢١ - ٣)	ضريبة الدخل
٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥	١٠ ١٦٣ ٨٧٠		صافي ربح العام من العمليات المستمرة بعد ضريبة الدخل
٢١٧ ٨٥٧ ١١٧ (٣٩٤ ٢٠٢) ٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥	٧٨ ٣٥٨ ٩٣٦ (٦٨ ١٩٥ ٠٦٦) ١٠ ١٦٣ ٨٧٠	(٢٧)	توزيع كما يلى:- مالك الشركة الأم الحقوق غير المسيطرة / الأقلية في الشركة التابعة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**قائمة الدخل الشامل المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦**

٢٠١٥/١/١ من	٢٠١٦/١/١ من	
٢٠١٥/١٢/٣١ حتى	٢٠١٦/١٢/٣١ حتى	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥	١٠ ١٦٣ ٨٧٠	أرباح العام
-	-	
<u>٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥</u>	<u>١٠ ١٦٣ ٨٧٠</u>	<u>بنود الدخل الشامل الآخر</u>
		إجمالي الدخل الشامل عن العام
		يوزع كما يلى:-
٢١٧ ٨٥٧ ١١٧	٧٨ ٣٥٨ ٩٣٦	مالكي الشركة الأم
(٣٩٤ ٢٠٢)	(٦٨ ١٩٥ ٠٦٦)	الحقوق غير المسيطرة / الأقلية في الشركة التابعة
<u>٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥</u>	<u>١٠ ١٦٣ ٨٧٠</u>	

(*) تعبّر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمتغيرات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

فالة التغير في حقوق الملكية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	رأس المال		
	الاحتياطي القانوني	المدفوع حقنه مصرى	الحسابات المرحلية
الحقوق غير المسطرة / الأذنية حقنه مصرى	حقوق مساهمى الشركة القابضة حقنه مصرى	إجمالي حقوق الملكية حقنه مصرى	
٦٦٩ ٨٩٩ ٣٥٢	٦٢٤ ٧٤٢ ٨٠٥	٥٥٦ ٩٢١ ٥٧٤	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩
٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧	-
٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧	-
٨٨٧ ٣٦٢ ٣٦٧	٨٤٢ ٥٩٩ ٩٢٢	٣٣٩ ٦٦٤ ٣٧٩	١٠٥١ ٠٠٠ ٠٠٠
			٤٠١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
			الرصيد في أول يناير ٢٠١٥
			إجمالي الدخل الشامل
			صففي ارباح العام
			بنود الدخل الشامل الآخر
			إجمالي الدخل الشامل الشامل
			الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٨٨٧ ٣٦٢ ٣٦٧	٨٤٢ ٥٩٩ ٩٤٢	٣٣٩ ٦٦٤ ٤٥٧	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
١ ١٦٣ ٨٧٠	٧٨ ٣٥٨ ٩٣٦	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
١ ٠ ١٦٣ ٨٧٠	٧٨ ٣٥٨ ٩٣٦	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	صففي ارباح العام
٨٩٧ ٥٣٦ ١٣٧	٩٣٠ ٩٥٨ ٨٥٨	(٤٢٠ ٧٠٥ ٥٢١)	بنود الدخل الشامل الآخر
			إجمالي الدخل الشامل
			الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

(*) تغير الأوضاعات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٦) جزءا لا يتجزأ من هذه القائم المالية وتقرأ معاها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

قائمة التدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركتها التابعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصرى	إيضاح رقم	
٢١٦ ٦٣٩ ٨١٩	١٠٥ ١٧٥ ٩٢٧		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي ربح العام قبل ضريبة الدخل
			<u>يتم تسویته بما يلى:</u>
٢٦ ١٢٧ ٣٧٨	٢٤ ٤٨٠ ٤٠٥	(٥٤)	إهلاك الأصول الثابتة والاستثمارات العقارية
٣١ ٥٠٤	٣ ٠٧٤ ٨٣٧	(٩)	الانخفاض في رصيد العملاء
(١٥٥ ٣٥٩٠)	(٦ ١٤١ ٤١٦)	(٩)	رد الانخفاض في أرصدة العملاء
٩٣٢ ٨١٥	-	(١٠)	الانخفاض في قيمة المدينون
٢٠٥٦ ٦٧١	١٦ ٣١٤ ٣٦٢	(١٣)	مخصص مطالبات - تدعيم
-	٤ ٦٤٠ ٨٠١	(٢٤)	تسويات عمالء
(١ ٣٣٣ ٨٨٨)	-		الارباح الرأسمالية
(٥ ٤٤٩ ١٢٥)	(٩ ٦٨٨ ٩٤٨)		إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
(٩ ٢٩٥ ٧٧٦)	(٦ ١٦٣ ٣٩٥)		صافي فوائد مجلة مستدعاة
(١ ٦٠٤ ٨٧٢)	(٥٠ ٣٢٦ ٤٢٧)		فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>٢١٢ ٦٠٠ ٤٨٦</u>	<u>٧١ ٣٦٦ ١٤٦</u>		
			التغير في
(٢٦٠ ١٦٧ ٣٥٨)	(٥٤ ٣٦٦ ٤٤٨)		العملاء وأوراق القبض
٢٦٥ ٦٧٠	(٥٧٥ ٩١٩)		المخزون
٧٤ ٨٤٠	(٥ ٧٤٦ ٩٥٨)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٣ ٣٣٥ ٤٣٤)	(٤٠ ٣١٥ ٥٤٤)		أعمال تحت التنفيذ
١٠٢ ١٩٠ ٦٨١	(٦ ٠٠٥ ٣٥٥)		الدفعات المقدمة من العملاء
٣ ٦٢٠ ٨٩٢	٣٧ ٣٣٦ ٧٤٧		الدائون وأرصدة دائنة أخرى
٦ ٢٢٦ ٨٩٠	(٤ ٤٧٨ ٧٧٢)		النکاليف التقديرية لتنمية أراضي مباعة
٨ ٣١٢ ٧٥٦	٢ ٥٥٤ ١١٩		مستحقات هيئة التنمية السياحية
-	(٤٣٨ ٥٤٨)		المستخدم من الانخفاض في قيمة العملاء
(٢٥ ٠٠٠)	(٧٦ ٧٧٣)	(١٣)	المستخدم من مخصص المطالبات
-	(٤ ٣٢ ١٦٠)		ضرائب دخل مسددة
<u>٦٩ ٧٦٤ ٤٢٣</u>	<u>(٤ ٧٧٩ ٤٦٥)</u>		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٥ ٧٣٠ ١٤٧)	(٥ ٢٢٨ ٦١٠)	(٥٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ وأستثمارات عقارية
٤ ٥٦٥ ٦٩٣	٧ ١٨٧ ١٦٧		مقوضات فوائد ودائع بالبنوك
٧ ٩٢٥ ٤٢٩	-		مقوضات من بيع أصول ثابتة واستثمارات عقارية
١٢ ٩٠٢ ٨٥٥	(١٩ ٧٥٢ ٩٦٢)		التغير في قيمة الودائع لاج (أكثر من ثلاثة أشهر)
(٣٩ ١٥٠ ٥٠٠)	(٧ ٥٨٣ ٢٥٠)		ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام
(١٩ ٤٨٦ ٦٧٠)	(٢٥ ٣٧٧ ٦٥٦)		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٧ ٢١٨	٥ ٩٩٤ ٧٤٥		التسهيلات البنكية
<u>٧ ٢١٨</u>	<u>٥ ٩٩٤ ٧٤٥</u>		التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التمويل
٥ ٢٨٤ ٩٧١	(٢٤ ١٦٢ ٣٧٦)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٨٣ ٨٤٣ ٢٢٥	١٣٤ ١٢٨ ٢٠٦		رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
<u>١٣٤ ١٢٨ ٢٠٦</u>	<u>١٠٩ ٩٦٥ ٨٣٠</u>	(١١ ، ١١ - ٣)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرا معها.

**الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)**

**إيضاحات متعلقة لقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦**

- ١ نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسي للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (٤/٤) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / أحمد أبو هنديه وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحتو (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المجمعة بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٢).

(ب) غرض الشركة

ب- ١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكملاً بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئته وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهدأً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقة والسكنية والسياحية والتوفيقية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها أنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحللة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج .

ب- ٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات التوفيقية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادي صحي ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسکواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالات اجتماعات وأفراح وملاءع وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهي ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة الغير عاديه التي انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالي:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإدارة وبيع وإيجار الشقق الفندقية وال محلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها وكذلك إنشاء واقامة كافة المشروعات الفندقة والسكنية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها والخدمات التوفيقية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويخوت السفارى ومراكيز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك إقامه وإدارة المنتجعات الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة او للغير واقامه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمركز التجارى المحلية والعالمية ذات المستوى السياحى وأعمال الترويج والتنشيط السياحى بما فى ذلك سياحة المؤتمرات واقامه وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء واستئجار وتعمير الأراضى سواء بالبناء او باى طريقة اخرى - ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او تشتراك باى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة او شترتها او تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية . وتمتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٤٣٪٧٨ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي .

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

- ٢ أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والأفتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والأفتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلة مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم يتحقق عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأساس للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات لإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- ٣ أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية:-

١-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والالتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلى الأسس التي تم أتباعها لأغراض التجميع

- تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة باستخدام طريقة الاقتاء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.

- كما يتم قياس كل من المقابل المادي المحول وكذا صافي قيم الأصول المقتندة القابلة للتحديد عند عملية الاقتاء بالقيمة العادلة.

- ويتم إجراء اختبار الأض محلال سنويًا للشهرة الناتجة من عملية شراء تفاؤضية يتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.
- ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالإقتداء بمصروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.
 - لا يتضمن المقابل المادى المحول المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقاً بين المنشأة المقتنة والمقتنة وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادى المحتمل بالقيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء وفى حالة ان الالتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية ، بخلاف ما سبق فان أى مقابل مادى محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة فى تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات فى القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بحسبها في القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتنة.

التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والالتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقاً بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

- تكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس لها حقوق في الأصول والتعهدات بالالتزامات المرتبطة بالترتيب.
- الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.
- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.
- يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستبعادات من القوائم المالية المجمعة

- يتم استبعاد كلا من الأرصدة والعمليات المتبادلة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين المجموعة.
- يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطي مؤشرًا لاضمحلال قيمة الأصل المحول.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

- يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملات.
- ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:-
- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الأضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فروق الترجمة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٣-ج) و خسائر الأضمحلال (٤-٣). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعملة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناصها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروفات عند تكديها.

جـ الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. فيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

من ٣٠ - ٥٠ سنة	مباني
١٠ سنوات	آلات ومعدات
١٦ سنة	أثاث ومفروشات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
٥ سنوات	أجهزة كمبيوتر
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
٣٠ سنة	أعمال إنشائية
١٠ سنوات	أعمال ميكانيكية
٣٠ سنة	خزان المياه
٣٠ سنة	المخازن
١٠ سنوات	الشبكات والمرافق
٢٥ سنة	الرصيف البحري
٦ - ١٠ سنوات	أثاث وتجهيزات فندقية
١٠ سنوات	المطبخ ومهام التشغيل
٥ سنوات	شبكات الاتصال والانترنت
١٠ سنوات	مطعم الشاطئ

- هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤-٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفظ بها وجارى أعداد مخطط يستخدمها أو المحفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأرضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولياً بالتكلفة ، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الأض migliori المجموعة ، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الأض migliori بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري ، ولا يتم إهلاك الأرضي. فيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

العمر الإنتاجي المقدر	مبنائي وإنشاءات
<u>باليسنوات</u>	<u>ملاحقات المباني والإنشاءات</u>
٤٠ سنة	أعمال التكييف والمحولات ولوحة الكهرباء
٥ سنوات	المصاعد
١٠ سنوات	

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي اقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتناها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالي بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأض Geliş - إن وجدت (ايضاح ١٤-٣).

٦-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لذلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية ، وتبني الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكالفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تعويض المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكالفة كافة التكاليف التي تحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة الازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكالفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسويه نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكالفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتبني قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكالفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولى: تثبت مبدئياً بقيمة التكالفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترقيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكالفة الفعلية لأعمال تنمية الأرض (٨-٣) أيضاً وذلك للوصول لباقي تكالفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكالفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكالفة التقديرية المعدة سنويًا وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقييرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال (ايضاح ٤-٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

١١-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية:

- تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: اصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض و مدینیات ، واصول مالية متاحة للبيع.

- تقوم المجموعة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقه التزامات مالية أخرى.

١- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم المجموعة بالاعتراف الاولى بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحفظ المجموعة بالسيطرة على الأصل المحوول ، على ان تعرف فقط كأصل او التزام بالنتائج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحافظ عليها عند التحويل.

تستبعد المجموعة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما ، وفقط عندما تمتلك المجموعة حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

يتم تبويه الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويه كأصل محفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح لهم في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبويه الارباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقا إلى الارباح أو الخسائر.

٣- الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويه الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويه كالتزام محفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح

أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الالتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الارباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها أي تكالفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة.

المشتقات يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بما تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه للتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتقة في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس الفترة او الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتبعى بها المغطاة على الارباح أو الخسائر او يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية ، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف باثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بآلية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

٤-٣ الاضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الادلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخير في السداد بواسطة مدين.
 - اعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكون المجموعة لتقبلها في ظروف اخرى.
 - مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
 - التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمفترضين أو المصادر.
 - اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية ، تتضمن الادلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكالفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم المجموعة بتقيير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفرداتها يتم تقييمها بالنسبة للأضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المشابهة معا.
- عند تقييم الأضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقعات استرداد الخسارة الناجمة عن الأضمحلال وقيمة الخسائر المتکدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الارجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلى الخاص بالأصل المالى. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص اضمحلال.
- إذا اعتبرت المجموعة أنه لا يوجد احتمالات حقيقة لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.
- إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة الأضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجموعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اي استهلاك أو سداد اي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصا منها ايه خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالى سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.
- عند زيادة القيمة العادلة لادة دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر الأضمحلال في استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الأضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة (بخلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية الموجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الأضمحلال للشهرة سنويا.
- لإجراء اختبار الأضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معا إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقية داخلة من الاستعمال المستمر ومسنقة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى المجموعة المقتنة والمتوعد منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر ، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقية **المستقبلية المتوقع حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.**
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيف القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الأضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك التزام ويمكن عمل تقيير موثوق به لمبلغ التزام ، وإذا كان التأثير هاماً فـأن يتم تقيير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقيير حالي لها.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري ، ولا تحفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادةً بالملكية أو الرقابة الفعلية على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقيع كافٍ عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأرضيات عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسلیم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط وتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة بإستخدام معدل خصم مناسب ويشير الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق / فيلات) يتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وبناء على محضر التسلیم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة

يتحقق إيرادات المطعم المملوک للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم ، كما يتحقق الإيراد الخاص بإنجازات الشقق الفندقية وال محلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتساء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينية

توزيعات أرباح

صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أرباح أو خسائر فروق علبة الأصول والالتزامات المالية

خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالالتزام مالي

خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء

صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر

إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينية بإستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصرف في أرباح أو خسائر الفترة ، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يُعْرَف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(ا) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالالتزام ، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإداره الضريبية بإستخدام أسعار الضرائب (قوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي يتنتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهرة ،

- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة باستثمارات فى شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص فى مشروعات مشتركة إلى المدى الذى يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها فى المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق فى الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بامكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعرف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢٢-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشترأة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادى في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبى رقم (٢٢) الخاص "نصيب السهم في الأرباح" وتم الإفصاح عن نصيب السهم في القوائم المالية المستقلة.

٥- الاستثناءات العقلية

— يشتمل بيد الاستثناءات العقلية (بالأسلاف) الناطور يقلمه المركي المدعي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ في بما يلى:

تصنيف التكاليف		تصنيف الأصول		تصنيف الأصول في ٢٠١٦/١٢/٣١		تصنيف الأصول في ٢٠١٦/١٢/٣١		تصنيف الأصول في ٢٠١٦/١٢/٣١		تصنيف الأصول في ٢٠١٦/١٢/٣١	
إجمالي العام	إجمالي العام	مجمع الأموال الاستبعادات	مجمع الأموال الاستبعادات	إجمالي العام	إجمالي العام	المستبعادات خالى	المستبعادات خالى	إجمالي العام	إجمالي العام	المستبعادات خالى	المستبعادات خالى
١١٧٨٧٧	١٦٧٤٧١٢	١١٢١٦٤	١٦٧٤٧١٢	١١٢١٦٤	١٦٧٤٧١٢	٤٠٣٣٥٢٢	٤٠٣٣٥٢٢	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
٣٣٣٣٨١	٩٨٠	٣٣٣٣٨١	٩٨٠	٣٧٠٦١٠	٣٨٣٧٩٤٧	٩٤٩٣٥٧	٩٤٩٣٥٧	١١٢١٦٤	١١٢١٦٤	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
١٨٨٧٦	٣٨٣	—	—	٣٧٠٦١٠	٣٨٣٧٩٤٧	٩٤٩٣٥٧	٩٤٩٣٥٧	١١٢١٦٤	١١٢١٦٤	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
٥١٥	١٦٢	—	—	٣٧٠٦١٠	٣٨٣٧٩٤٧	٩٤٩٣٥٧	٩٤٩٣٥٧	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
٤٤٩	٦٤٩	٤٤٩	٦٤٩	٣٧٠٦١٠	٣٨٣٧٩٤٧	٩٤٩٣٥٧	٩٤٩٣٥٧	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
١٦٤٥٦	١٦٤٥٦	١٦٤٥٦	١٦٤٥٦	١٣٤١٤	١٣٤١٤	٣٤٣٧٤٣	٣٤٣٧٤٣	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
٣٣٣٦	١٨١	٣٣٣٦	١٨١	١٣٤١٤	١٣٤١٤	٣٤٣٧٤٣	٣٤٣٧٤٣	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
١٦١٦٥	٦٤١	١٦١٦٥	٦٤١	١٦١٦٥	٦٤١	٧٠٥٧٣	٧٠٥٧٣	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
٦٩٧٦	٦٩٧٦	٦٩٧٦	٦٩٧٦	٦١٧٦٥	٦١٧٦٥	٧٠٥٧٣	٧٠٥٧٣	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١
١٦١٦٥	٦٤١	١٦١٦٥	٦٤١	١٦١٦٥	٦٤١	٦١٦٥	٦١٦٥	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١

(*) تم تجربة إدارات الاستثمارات العقارية من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ضمن إدارات التشغيل بيد كلية البيعات بقائمة الدخل (الضاجع ١٩-١٩).

-٦ مشاريع تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>الرصيف البحري</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>مشروعات متعددة</u>
<u>٢٥٥ ٠٠٠</u>	<u>٢٩٩ ٠٠٠</u>	<u>دراسة فنية لأنشاء محطة محولات كهرباء</u>
<u>٨٤٧ ٣٦٦</u>	<u>١ ٢٧٣ ٤٢٩</u>	
<u>٥٢ ٣١٧</u>	<u>٥٢ ٣١٧</u>	
<u>١ ١٥٤ ٦٨٣</u>	<u>١ ٦٢٤ ٧٤٦</u>	

-٧ أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	<u>تكلفة أراضي المرحلة الأولى</u> التي لم تباع بعد
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>تكلفة أراضي المرحلة الثانية</u> التي لم تباع بعد
<u>٣٨ ٧٦٤ ٧٨٢</u>	<u>٣٩ ٠٧٦ ٠٨٥</u>	<u>تكلفة أراضي المرحلة الثالثة</u>
<u>١٢٥ ٢٢٤ ١٨٥</u>	<u>١٢٥ ٢٨٣ ٤٧٦</u>	<u>تكلفة أعمال مشروع صوارى</u>
<u>٣٠٥ ٠٧٨ ٣٣٥</u>	<u>٣٠٦ ٤٣٩ ٧٠١</u>	<u>تكلفة أعمال مشروع جمران</u>
<u>١٠ ٥٣٠ ٢٧٥</u>	<u>١٠ ٧٩٣ ٠٣٦</u>	<u>تكلفة أعمال مشروع طوايا</u>
<u>٣ ٩٦٥ ١٦٧</u>	<u>٢١ ٣٢٩ ٨٧٠</u>	
<u>٤١ ٢٦٩ ٦٦٩</u>	<u>٦٦ ٩٠٥ ٢٣٠</u>	
<u>٥٢٤ ٨٣٢ ٤١٣</u>	<u>٥٦٩ ٨٤٧ ٣٩٨</u>	

هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الإستشارية خلال عام ٢٠١٥ لإعداد دراسة لإحتساب التكاليف التقديرية لمشروع الشركة فى ضوء البيانات المالية والفنية المتوفرة لديها فى ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد إنتهت من إصدار تقريره عن تلك الدراسة فى ٢٨ يناير ٢٠١٦. وفي إطار تلك الدراسة لعناصر التكاليف التقديرية وفي ضوء ظروف التشغيل فقد تبين للخبراء الذين استعانت بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض التقييمات المساحية والدراسات التي بنيت عليها الدراسة السابقة مما يستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجها على أساس إحتساب التكاليف التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل في زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتحفيض المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية في ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - في ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأى المختصين بإدارة التخطيط والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والإتصالات المدرجة بتكلفة الأعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة في ضوء الإتفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرافق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذي يمنح للشركة القدرة على تحقيق منافع اقتصادية حالية ومستقبلية من إستغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش ، كذلك في ضوء العقود المبرمة مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الإتصالات بالأرض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة (وقد تم تأثير أرقام المقارنة - عن عام ٢٠١٤ - المعروضة بالقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٥ باثر تلك التعديلات).

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تطويرها سياحياً والمبرم فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أنى ١١,٢٥ جنيه للметр الواحد تردد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الأرضي المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأرضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات توسيوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للเมตร الواحد تردد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته المعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٨٩١ ٣١٦ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٢٩٨ ٦٠٠ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٥ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٦٥٣ ٧٥١ ٢٣١ جنيه مصرى (مقابل ٢٢٢ ٢٩٦ ٢٠٨ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٧,٣٨ جنيه مصرى (مقابل ٤٦,٤٧ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٠٢ ٨٤٧ متر مربع تقريباً.

٤-٦ أراضي المرحلة الثانية:

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفي إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (١٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأراضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار امريكي بالنسبة لقطع الأراضي المخصصة للإسكان السياحي.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته المعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٨٠١ ٦٠٢ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٧٩٣ ٦٥٧ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٨٣٢ ٠٨٩ ٤٤٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٨٧٣٤ ٠٢٨ ٢٥٣ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٨٣٢ ٠٨٦٧ ٤٤٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٢,٧٨ جنيه مصرى (مقابل ٥٠,٢٥ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٦٠ ٤٠٠ متر مربع تقريباً.
- ٤-٧ أراضي المرحلة الثالثة:
- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية فى ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفي الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة في حينه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٠٠٧/٢/٢٦.

- تبلغ تكالفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً لقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢٤١٩٨١٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧٤٠٤٥٠٧٤٠ جنية مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة وقد بلغ المسدد منها ٧٥٦٧٣٥٩٧ دولار أمريكي حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عاليه مبلغ وقدره ٦٤٣٦٦٦١٩٢ جنية مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩٩٢٤٣٤ دولار أمريكي والمدرجة ضمن دائن شراء أراضى.
- كما بلغت تكالفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٩٨٨٩٦٠ جنية مصرى مقابل (مبلغ ٦٢٢٥٩٤٧٣ جنية مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بمحج قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالالتزام من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقدم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعته وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقع القانونى للشركة ايضاح رقم (١-٣١).

٤-٧ تكالفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

يتمثل البند عاليه فيما يلى:-

- ١-٤-٧ قيمة التكالفة المتکدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بابرام اتفاق مع شركة أوراسكوم التنمية والإدارة - FZC (صفتها المطورة) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

- ٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والتزويد والدعاية لمشروع صوارى المبين عاليه.

- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (ايضاح ٣-٧) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بإضافة مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكفة المتکدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأرضى بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ - تخص الشركة التابعة - مشروع الشقق الفندقية (طوابا)

- يتمثل رصيد البند البالغ ٢٣٠ ٩٠٥ ٦٦ جنيه مصرى في قيمة المبالغ المنصرفة حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ عن عقد الشرکة والتطوير المبرم بين شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى "الشركة التابعة" ، وشركة بالم هيلز طبقاً لبيان التعاقد الذى ينص على قيم شركة بالم هيلز بأعمال التسويق والمبيعات لمشروع الشقق الفاخرة بالمدينة القديمة على ان تتحمل شركة بالم هيلز تكاليف العاملين القائمين عن اعمال التسويق والمبيعات مع التزامها ببيع الوحدات خلال عامين (قابلة التجديد) مقابل حصولها على عمولة قدرها ٢٥٪ من إجمالي الأرباح وتحسب من ايراد المشروع بعد خصم تكاليف المشروع وتلتزم شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى بتمويل عملية التطوير قبل البدء في عملية البيع بمبلغ ١,٥ مليون دولار امريكي على ان ترد للشركة من حساب المشروع قبل اي مصاروفات أخرى وتنتمل تكلفة أعمال تحت التنفيذ المبينة عاليه فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١١ ٧٣٤ ٨٤٣	٣٤ ٦٨٠ ٨٩٨	أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوابا)
٢٩ ٥٣٤ ٨٢٦	٢٩ ٥٣٤ ٨٢٦	صافى أصول محولة فى ٢٠١٥/١/١ من الاستثمار العقارى للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع طوابا
-	٤ ٦٧٩ ٤٤١	نسبة وحدات مشروع طوابا من تكلفة الأرضى المقام عليها مبانى المشروع (ايضاح رقم ٥) <u>يخصم:</u>
-	١ ٩٨٩ ٩٣٥	نسبة الشقق المسلمة من صافى التكفة المحولة حتى ١٩٨٩ ٩٣٥
<u>٤١ ٢٦٩ ٦٦٩</u>	<u>٦٦ ٩٠٥ ٤٣٠</u>	٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٦-٨ المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢ ٢٠٨ ٠٣٤	٢ ٥٥٦ ٨٥٤	الشركة المصرية للمنتجعات السياحية مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٤٤ ١٠٩	٥٧ ٦٧٣	<u>شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة)</u> مخزون الأطعمة
١١٩ ٣١٧	٣٣٢ ٨٥٢	مخزون مشروبات
<u>٢ ٣٧١ ٤٦٠</u>	<u>٢ ٩٤٧ ٣٧٩</u>	

- ٩ - عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة فيما يلى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>
٥٩٢ ٧٨٦ ٥٥	١ ٣١٣ ٠٣١ ٤٩٥
٧١ ١١١ ٤٣٢	٣٦ ٩٤٨ ٣١٠
٣٨ ٥٥٩ ٨٦٠	٥٩ ٥٥٨ ٦٦٦
٧٠٢ ٤٥٧ ٣٤٢	١ ٤٠٩ ٥٣٨ ٤٣١
(٤٩ ٢٣٨ ٧٩٩)	(٩٢ ٨٦٥ ٧١٨)
(٧١ ٥٠٩ ٠٣٧)	(٦٨ ٠٠٣ ٩١٣)
٥٨١ ٧٠٩ ٥٠٦	١ ٢٤٨ ٦٦٨ ٨٠٠

أ- الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

عملاء - أراضى

عملاء وأوراق قبض مشروع جران

عملاء - خدمات وإدارة المنتجع

يخصم: الفوائد المؤجلة

يخصم: الانخفاض في رصيد العملاء (*)

ب- شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

أوراق قبض - مشروع طوابا

يخصم: الفوائد المؤجلة

<u>٢٩ ٢٥١ ٢٩٩</u>	<u>٣٦ ٨٠٤ ٦٣٠</u>
-	(٧٠٤ ٧٣٥)
<u>٢٩ ٢٥١ ٢٩٩</u>	<u>٣٦ ٩٩٨٩٥</u>
<u>٦١٠ ٩٦٠ ٨٠٥</u>	<u>١ ٢٨٤ ٧٦٨ ٦٩٥</u>

لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
كالتالى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>
٢٨٣ ٣٥٩ ١٨٩	٥٠٩ ٣٤٢ ٤٢٦
٣٢٧ ٦٠١ ٦١٦	٧٧٥ ٤٢٦ ٢٦٩

عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة

عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة الام - المصرية للمنتجعات السياحية - والموجلة السادس
مقابل أرصدتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالى ٥٠,٢٠ مليون دولار أمريكي ومبلغ
حوالى ١٢٤ مليون جنيه مصرى والتى يتم خصمها من رصيد العملاء عند التحصيل.

(*) يتمثل رصيد الانخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء طبقا
للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة لظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط
الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير انخفاض
نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامه ، وذلك في ضوء افتراض
استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

- وتمثل حركة رصيد الانخفاض في قيمة العملاء خلال العام فيما يلى:

<u>جنيه مصرى</u>
٧١ ٥٠٩ ٠٣٧
٣ ٠٧٤ ٨٣٧
(٤٣٨ ٥٤٥)
(٦ ١٤١ ٤١٦)
٦٨ ٠٠٣ ٩١٣

رصيد أول العام
المكون خلال العام
المستخدم خلال العام
رد الانخفاض خلال العام
رصيد آخر العام

١٠ - مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

يتمثل بند مدينون متتنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلى:

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢١٠ ٦٠٩	٥٨٠ ٩١٥	عهد نقدية وسلف
١ ٢٣٨ ٤٩١	١ ٦٥٤ ٢٣٤	مصروفات مدفوعة مقدماً
٥٥٥ ٠٢٦	٥٤٦ ٤٢٦	تأمينات لدى الغير
١ ١٦١ ٩٦٧	٣ ٨٠٠ ٠٠٣	فوائد وايرادات مستحقة
٤ ٤٣٧ ٥٠٩	٩ ٢٢٣ ٩٠٠	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٦٧٣ ٢٢٤	٦٥٣ ٩٦١	مدينون متتنوعون
٥٢٢ ٤١٢	٥٨٨ ٥٤٠	ضرائب خصم من المتبقي - مدينة
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
١٠ ٢٥٢ ٠٨٧	١٨ ٥٠٠ ٨١٨	
(٢ ٣٨٣ ٧٤٧)	(٢ ٣٨٣ ٧٤٧)	يخصم الانخفاض في قيمة مدينون متتنوعون وأرصدة
		مدينة أخرى
<u>٧ ٨٦٨ ٣٤٠</u>	<u>١٦ ١١٧ ٠٧١</u>	

(*) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالإضافة للأموريات الضرائب بمبلغ ٤٠٨ ٩٦٦ ٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع الأموريات من هذا الرصيد مبلغ ١٢٧ ٤٩٥٦ ٤ جنيه مصرى طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز A) ليصبح الرصيد في ٢٠١٦/١٢/٣١ بمبلغ ٤٥٢ ٨٣٩ ١ جنيه مصرى هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع الأموريات مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٨٥ ٢٢١	١٨٦ ٠١٣	نقدية بالصندوق
٨١ ٤٢٣ ٦٤٠	٣٦ ٦٣٣ ٢٣١	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى
٩ ١٩٤ ٧١٠	٢٥ ١٧٧ ٥٥٠	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٩١١ ٢٩٨	٢ ١٠٥ ٤٥٦	بنوك - حسابات جارية - يورو
٢٠٤ ٨٠٤	٣٧٧ ٣٢٣	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
٢١ ٢٨٥ ٩٨٨	٣٧ ٤٣٣ ٣٢٠	بنوك - ودائع - جنيه مصرى - (أقل من ثلاثة شهور)
-	٧ ٣٨٨ ٢٤٠	بنوك - ودائع - دولار (أقل من ثلاثة شهور)
١ ٤٧٤ ٩٣٠	٢١ ٢٢٧ ٨٩٣	بنوك - ودائع - جنيه مصرى - (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
٦٣٥ ٨٧١	٦٦٥ ١٩٧	شيكات تحت التحصيل (مشروع طوابا)
٢٠ ١٨٦ ٦٦٤	-	وثائق صناديق استثمار في أدوات سوق النقد -
<u>١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦</u>	<u>١٣١ ١٩٣ ٧٤٣</u>	جمان (**)

(*) يمثل هذا الرصيد في قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصري والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ المركز المالى وذلك بفائدة ١١٪.

(**) وقد بلغت قيمة الأرباح الناتجة عن وثائق صناديق الاستثمار (جمان) حتى تاريخ بيعها والمدرجة على قائمة الدخل خلال العام مبلغ ٤٧٧ ٦١٢ جنيه مصرى.

- ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	نقدية بالبنوك والصندوق <u>بخصوص</u>
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦	١٣١ ١٩٣ ٧٢٣	
(١ ٤٧٤ ٩٣٠)	(٢١ ٢٢٧ ٨٩٣)	ودائع لأجل (أكثر من ثلاثة شهور)
١٣٤ ١٢٨ ٢٠٦	١٠٩ ٩٦٥ ٨٣٠	النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢ - ودائع بالبنوك - طويلة الأجل

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - طويلة الأجل الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	بنوك - ودائع - دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠	
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠	

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عالية في قيمة المعامل لمبلغ ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وذلك بفائدة ٥٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ١٤ ٧٢٥ ٩٠٠ مليون جنيه مصرى والمعامل لمبلغ ٧٧٢ ألف دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جاري مدين منونح من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى - شركة تابعة - (بموجب كفالة تضامنية) وجاري إتخاذ إجراءات تجديده لفترة أخرى.

١٣ - مخصص المطالبات

يتمثل بند مخصص المطالبات الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المجمعة فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	رصيد أول العام تدعم خلال العام المستخدم خلال العام
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٣ ٧٥٧ ٣٢٣	١٢ ١٣٦ ٧٦٢	
٢ ٠٥٦ ٦٧١	١٦ ٣١٤ ٣٦٢	
(٣ ٦٧٧ ٢٢٢)	(٧٦ ٧٧٣)	
١٢ ١٣٦ ٧٦٢	٢٨ ٣٧٤ ٣٥١	

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي للشركة المصرية للمنتجعات السياحية كما هو وارد تفصيلاً بايضاً رقم (٢٨) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨ ، وسيتم تسوية تلك الفروق الضريبية من قيمة الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية.

٤ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الالتزامات المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٣ ٣٣٧ ٧٨٥	٣٧ ٢٤٠ ٩٨٤	مقدمات حجز أراضى
١ ٦٨٨ ٤٨٣	٢ ٢٤٢ ٨٠٥	مقدمات حجز وحدات مشروع صوارى
١٠٩ ٥٣٤	١ ٤٠٧ ٩٦	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٣٤٧ ١٤٤	٣٠٩ ١٤٤	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار - الشركة التابعة
٤٤ ٨٠٤ ٧٥٠	٥٧ ٦٧٨ ٢٥٤	دفعات تعاقد وحجز شراء وحدات مشروع طوايا - الشركة التابعة (*)
<u>٧٠ ٢٨٧ ٦٩٦</u>	<u>٩٨ ٨٧٨ ٢٨٣</u>	

(*) يتمثل فى قيمة ما تم استلامه من نقديه وشيكات تحت التحصيل وشيكات مؤجله (أوراق قبض) عن دفعات حجز وتعاقد وودائع صيانة واقساط تحت الحساب لقيمه عقد مبرمة لوحدات مشروع طوايا هذا وقد بلغت قيمة تلك الدفعات المقدمة عن عدد ٢٤ عقد مبرم عن وحدات بالمشروع مبلغ ٥٦ ١٦٢ ٠٨٤ جنيه مصرى بالإضافة إلى قيمة دفعه حجز لوحدة حجز بالمشروع بمبلغ ١٤٦ ٨٠٠ جنيه مصرى وبالإضافة إلى دفعات عن ودائع الصيانة الشقق بمبلغ ١٣٦٩ ٣٧٠ جنيه مصرى.

٥ - دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل بند دائنون متتنوعون وأرصدة دائنة أخرى الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة ضمن بند الالتزامات المتداولة فيما يلى:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/١٢/٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٦٩٤٢ ٦٣٠	٤٥ ٤٣٧ ٣١٦	مقاولين وموردين
١ ٠٧٥ ٨٤٤	٢ ٣٠٠ ٦٨٣	مقاولين ضمان أعمال
١ ٨١٦ ٣٧٤	١ ٩٢٥ ١١٥	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٨ ٩٢١ ٤٨٧	٢٣ ٤٠٩ ٢٤٥	المستحق لجهات حكومية
٢ ٢٦٤ ٨٠٩	٨ ٣٧١ ٣٤٦	مصاروفات مستحقة
٢٥ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٢ ٦٣١ ٤٤٧	٤ ٨٨٤ ٥٠٤	تأمينات صيانة
٢ ٤٧٤ ٤٠٨	٣ ٠٢٧ ٩٦١	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٣٩٣ ٤٩٩	٣ ٩٣ ٤٩٩	دائنون توزيعات
٤٦ ٣٩٠ ٣٧٠	٣ ٠ ٧٤٢ ٩٨٢	إيرادات مؤجلة (*)
٤٤ ٦٣١ ٥٧٠	١٠٨ ٧٢٧ ٥٠٠	أرصدة دائنة أخرى (**)
١١ ٦٣٠ ٥٢٥	١١ ٨٢٧ ٧٠١	دائنون متتنوعون
<u>١٣٩ ١٩٧ ٩٦٣</u>	<u>٢٤١ ٠٨٧ ٨٥٢</u>	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٦٤٧ ٦٤٩ ٦٤٩ جنيه مصرى قيمة ثمن البناء المسدد مقدماً من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيلات.

(**) يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٠٨ ٧٢٧ ٥٠٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، و قامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٤-٣١) الموقف القانوني.

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بمبلغ ٤٨٧٣٣٧ جنية مصرى (٦٦٠٦٦٠٩٢٤) جنية مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) فى قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة فى أراضى المراحل الثلاث ، وجارى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضى طبقا لأسس التحاسب المتتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى (فقط سبعمائة مليون جنية مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنية مصرى موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسماة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنية مصرى هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الإسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنية مصرى من توزيعات الأرباح التى قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التى اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ وبذلك أصبح المدفوع من قيمة السهم ٦٠ جنية مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠٠٤/١١/٢٨ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنية مصرى إلى ٢١٠ مليون جنية مصرى عن طريق تخفيض القيمة الأساسية للسهم من ١٠٠ جنية مصرى إلى ٦٠ جنية مصرى لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣،٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوقيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم فى بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الأساسية للسهم من ستون (٦٠) جنية مصرى إلى عشرة (١٠) جنية مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣،٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنية مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة أساسية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنية مصرى.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة فى ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة فى ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ليصبح واحد جنية مصرى يمثل ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ سهم قيمة أساسية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات ارباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الأساسية للسهم ليصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠ جنية مصرى موزعة على ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة أساسية واحد جنيه مصرى للسهم الواحد (١٠) جنية مصرى واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين فى ارباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧٥٠٠٠٠٠ جنية مصرى يمثل ٤٣٧٥٠٠٠٠٠ سهم قيمة أساسية للسهم الواحد (١٠) جنية مصرى واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين فى ارباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ٢٦ إبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان واثنان وستون مليون وخمسماة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه مصرى بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٢٥,٠٠ جنية مصرى يمثل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القادمى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى فى ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادلة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ٤٠ مليون جنيه مصرى من الارباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية لستة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وللتصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادلة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٤ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحققة بالقوائم المالية لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وللتصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٠٠٨/٧/٢٩.

١-١٨ إيرادات النشاط

تتمثل إيرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

١-١٨ مبيعات أراضي

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٢٣ ٥٤٣ ٩٣١	٣٥ ٦٧١ ١٢٣	صافي مبيعات أرض المرحلة الأولى - الشركة الأم
٧٨٨ ٨٧٢	٢٦٩١ ٥٨٧	صافي مبيعات أراضي فيلات مشروع جران المرحلة الأولى - الشركة الأم
٢٤٤ ١٩٩ ٢٧٧	١١٩ ٢٩٨ ٤٧٥	صافي مبيعات أرض المرحلة الثانية - الشركة الأم
إضافات:		
-	٥ ٨٩٤ ٩١٤	إيرادات بيع وحدات بمشروع طوابيا
٥٩٠ ٣٦٣	١٧٦ ٢٥٨	إيجارات المحلات والشقق الفندقية
٧٣٨ ٠٩٣	٦٣٧ ٣٢٨	إيرادات صيانة
٢ ٦٣٣ ١٠٧	٤ ٤٤٣ ٥٠٢	إيرادات المطعم والشاطئ
٢٠٣ ٠٦٠	٤٧٥ ٩٨٢	إيرادات نشاط أخرى
٣٧٢ ٦٩٦ ٧٠٣	١٦٨ ٨٨٩ ١٦٩	

٢-١٨ مردودات مبيعات أراضي

٢٠١٥/١/١	٢٠١٦/١/١	
من	من	
حتى	حتى	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	مردودات مبيعات الأرضي - المرحلة الأولى
١ ٤٥٩ ٣٩٧	٩ ٧٦٨ ١٣٩	مردودات مبيعات الأرضي - مشروع جران المرحلة الأولى (*)
١٨ ٨٠٥ ٢٣٦	٩ ٧٦٨ ١٣٩	

(*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي - مشروع جران المدرجة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ في قيمة رد عدد من عقود بيع أراضي بمشروع جران بالمرحلة الأولى بمساحة ١٣٦٤ متر مربع والسابق بيعها بعقود بيع ابتدائية خلال عام ٢٠١٤ وذلك في ضوء فسخ التعاقد مع المشتري بعد استيفاء إجراءات إنذاره قانوناً بتلافي أوجه مخالفاته لشروط البيع ، هذا وقد قامت الشركة بتصادر الدفعة المدفوعة (إيضاً رقم ٢١) لدى التعاقد مع هذا العميل وفقاً لشروط أنتهاء وفسخ العقد والواردة تفصيلاً في عقود البيع المبرمة معه.

٣-١٨ إيرادات خدمات مؤداة

٢٠١٥/١ من	٢٠١٦/١ من	
حتى	حتى	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠ ١٢٧ ٧٩٥	١١ ٩٣٧ ٩٣٢	إيرادات خدمات توريد مياه
٢٥ ٩٢٠ ٧٨٠	٢٤ ٤٩٥ ٦٦٢	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
١ ٩٦٨ ٢٦١	١ ٨٠٧ ٠٦٢	إيرادات توريد مياه ري
١٨٩ ١٩٤	١٣٠ ٤٤٥	إيرادات خدمات اتصالات
٨٣٠ ٣٤٢	١٠ ٤٦٢ ٨٢١	إيرادات خدمات المنتجع (*)
٤٦ ٥٠٦ ٣٧٢	٤٨ ٨٣٣ ٩٢٢	

(*) تتمثل إيرادات خدمات المنتجع المبينة عاليه في قيمة المستحق على عملاء الشركة خلال الفترة بواقع ٢,٨٩٨ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك فى ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمرى سهل حشيش فى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذى بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويا بدءا من ٢٠١٣/١/١ . وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية ، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءا من عام ٢٠١٦.

١٩ تكاليف النشاط

تتمثل تكلفة النشاط الظاهره بقائمه الدخل المجمعة فيما يلى:

١-١٩ تكاليف المبيعات

٢٠١٥/١ من	٢٠١٦/١ من	
حتى	حتى	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٢٥٠٩ ٢٣٥	٢٢٩٢٩٢٩	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى
٥٢٥٠٠	١٧٩٨٤٥	تكلفة مبيعات أراضى فيلات مشروع جران - المرحلة الأولى
٣٠ ٨٩٢ ٧٧٣	١١ ١٦١ ٤٤٠	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الثانية
١٠ ٦١٠ ٢٥١	٧١٣٤ ٢٨٧	عمولة هيئة التنمية السياحية
٦٥ ٠٦٤ ٧٥٩	٢٠ ٧٢٨ ٥٠١	
إضافات:		
١١ ٦٩٠ ٦٨٢	١١ ٤٥٤ ٧٨٣	تكاليف النشاط - الشركة التابعة (*)
٧٦ ٧٥٥ ٤٤١	٣٢ ٢٢٣ ٢٨٤	

(*) تتمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه في تكلفة الوحدات المباعة بمشروع طوايا ومصروفات المطعم والشاطئ وتشغيل نشاط تأجير الوحدات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمتجعل سهل حشيش بالغردقة ، وفيما يلي بيان تلك التكاليف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ :-

٢٠١٥/١/١	من	٢٠١٦/١/١	من
٢٠١٥/١٢/٣١	حتى	٢٠١٦/١٢/٣١	حتى
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>	
-		١٩٨٩٩٩٣٦	تكلفة بيع وحدات بمشروع طوايا
٢٣٦٥٥٢٠		٣٥٢٤٦٤٢	تكلفة المطعم والشاطئ
١٨٨٦٣٣١		١٦٩٠٦٨٢	تكلفة صيانة ونظافة وامن وحراسة
٥٨١٤٠٠٠		٣٧٢٥٠٣٤	أهلات التشغيل والاستثمار العقاري
١٣٢٤٦٧٠		٢٤٧٩٤٢	أجور ومرتبات وما في حكمها
٣٠٠١٦١		٢٧٦٥٤٧	أخرى
١١٦٩٠٦٨٢		١١٤٥٤٧٨٣	

٢-١٩ تكلفة مردودات المبيعات اراضي

٢٠١٥/١/١	من	٢٠١٦/١/١	من
٢٠١٥/١٢/٣١	حتى	٢٠١٦/١٢/٣١	حتى
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>	
٣٢١٦٢٦٥		-	تكلفة مردودات مبيعات الارضى - المرحلة الأولى
-		٨٣٢٣٣٤	تكلفة مردودات مبيعات الارضى مشروع جمران -
٣٢١٦٢٦٥		٨٣٢٣٣٤	المرحلة الأولى (*)
-		٩٦٧٩٦٠	<u>إضافات:</u>
٣٢١٦٢٦٥		١٨٠٠٢٩٤	عمولة هيئة التنمية السياحية

(*) تتمثل تكلفة مردودات مبيعات أراضي المبينة عاليه في قيمة رد تكلفة عدد من قطع أراضي بمشروع جمران - المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم اثبات تكلفتها خلال سنوات سابقة وذلك في ضوء مخالفة العميل لشروط التعاقد وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح (٢١٨-٢٢٠) أعلاه.

٢- تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

٢٠١٥/١/١	من	٢٠١٦/١/١	من
٢٠١٥/١٢/٣١	حتى	٢٠١٦/١٢/٣١	حتى
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>	
٣٠٥٥٦٦١		٣١٨٠٥٠٣٨	تكلفه كهرباء
٣٥٦٢٢٥٣		٤٠١٠٤٩٤	تكلفه مياه
٧٣٨٠٠		٧٨٢١١٦	تكلفه مياه رى
١٩٣٨٣٠٠٦		١٩٧٥٨٩٤٠	إهلاك أصول التشغيل
٩٨٦٧٩٢٨		١١٦٨٨٧٥١	أجور ومرتبات وما في حكمها
-		٢٤١٨٤٧٣	مكافأهات (ايضا رقم ٢٣)
١١٧١٧٦٨٦		١٣٤٠٠٦٣٧	تعاقادات عماله مؤقتة
١٩٨٥٩٠٢		٢٠٠٥٢٠٧	مصروفات نظافة
٧١٩٢٩٣٠		٧٥١٥٨٧٧	مصروفات أخرى
٨٥٠٠٤٣١٦		٩٣٣٨٥٥٣٣	

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى:

٢٠١٥/١/١ من حتى	٢٠١٦/١/١ من حتى	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٦٦١٢٣٩٦	٥٧٨٢٣٨٩٢	تكلفة خدمات توريد كهرباء و المياه و رسائل و اتصالات
٢٨٣٩١٩٢٠	٣٥٥٦١٦٤١	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
<u>٨٥٠٠٤٣١٦</u>	<u>٩٣٣٨٥٥٣٣</u>	

٤١- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

٢٠١٥/١/١ من حتى	٢٠١٦/١/١ من حتى	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٣٣٣٨٨٨	١٠٠٠	أرباح رأسمالية
١٢٣٧١٦٠	-	مد مراقب لأراضي العملاء
١٠١٩٩١	٢٩١٢٩٢	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
١٦٣٨٠٧٧	١٨٣٢٦٢١	تأجير أراضي لأبراج الاتصالات
٣٠٠٠٠	٢١٠٠٠	تأجير الرصيف البحري
٩٣٥٦٨٤	٦٥٦٨٠٠	تأجير شاطئ
-	٤١٦٥٢٩٩	مقابل فسخ عقود بيع (*)
١٣٥٦٣٨	١٦٣٧٧١٣	متوعة
<u>٥٦٨٢٤٤٨</u>	<u>٨٨٠٣٧٢٥</u>	

(*) يتمثل ذلك البند في قيمة مصادر الدفعة المقدمة المسددة من أحد علام الشركة - مشروع جمنان في ضوء فسخ عقده نتيجة إخلاله بشروط البيع وذلك وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢-١٨) أعلاه.

٤٢- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

٢٠١٥/١/١ من حتى	٢٠١٦/١/١ من حتى	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٧٧٦٣٥٣	٢٥٨١٣٢٢	أجور و مرتبات
-	٢٢٥٠٤	مكافآت (إيضاح رقم ٢٣)
١٤٣٧١٧٣٠	٣١٤٦١٨٥٥	مصروفات دعائية وترويج واستشارات
٣٥١٢٢٨٨	٥١٩٧٦٦٤	عمولات بيع أراضي
١٩٣٩٣	٨٩٠٨٢	أخرى
<u>١٩٦٧٩٧٦٤</u>	<u>٣٩٣٥٢٤٢٧</u>	

٤٣ - مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:

٢٠١٥/١/١ من حتى ٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١/١ من حتى ٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٣١٦٢٩٦٢	١٥٩٤٠٥٥٢	أجور ومرتبات وبدلات وما فى حكمها (*)
١١٢٤٢٥٠	١٨٧٧٧٠٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
-	٦٨٨٦٦١٨	مكافآت (**) تعويضات إنهاء خدمة
٧٨٣٠١٣	٧٦١٠٣٥	تبرعات
٢٠٢٤٠٦	١٥٧٧٣٥	مصروفات استشارات
٣١٨٧٦٦٧	٣٢٤٧٠٦٤	مصروفات أتعاب قانونية
٣٤٥٤٤٠٩	٥٧٦١٧٤٠	أهلاك أصول إدارية
٩٣٠٣٧٤	٩٩٦٤٢٧	مصروفات بنكية
١٣٧٩٥٣	١٠٠١٧٩	إيجارات
١٦٦٢٩٦٩	٢٠٠٠٨٧٠	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٢٥٦٦١٥	٥١٢١٨٣	مصروفات سفر وانتقال
١٠٦٣٧٩٧	١١٤٠٠٨٠	ضرائب عقارية
-	١٨٧٣٦٣٦	اشتراكات
٥٩٤٦١١	٥٦٩٤٩٨	أخرى
٣٥٢٣٠٧٩	٣٠٤٨٢٤٩	
٣٠٠٨٤١٠٥	٤٤٨٧٨٥٦	

(*) تضمن الأجر والمرتبات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحويل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات كما تتضمن حوالي ١,٧٥ مليون جنيه مصرى مكافآت تخص الشركة التابعة.

(**) تم إقرار البند أعلاه بالإضافة إلى ما تم تحميشه على أعمال تحت التنفيذ من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٦ وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ في ضوء ما سبق اقتراحه من لجنة الترشيحات والمكافآت وقد تم خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٦ إعادة تمويل جزء من قيمة البند على مصروفات التشغيل والتسويق.

٤٤ - تسويات عملاء

- وافقت إدارة الشركة على تخفيض المديونية المستحقة على أحد عملاء الشركة عن أرصدة خدمات وإدارة المنتجع وكذلك بعض الأرصدة المستحقة عليه عن مبيعات أراضي خلال سنوات سابقة ، والتي بلغت قيمتها ٦٤٠٨٠١٤ جنيه مصرى.

- بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع العميل بخصوص تخصيص قطعة أرض بمساحة ٤٥٠٤٢ متر مربع في المرحلة الأولى بديلا عن قطعة أرض أخرى سبق شراؤها بمعرفة العميل خلال سنوات سابقة بمساحة ١٥٢٦٥ متر مربع بمنطقة إسكان العاملين والمبنى المقام عليها.

٤٥- الإيرادات (التكاليف) تمويلية (بالصافي)

يتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:-

٢٠١٥/١/١	من	٢٠١٦/١/١	من	
حتى		حتى		
٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٦/١٢/٣١		
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>		
(١٢٥٠٧)		(٤٠٢٢٠٣)		
٢٧٤٨٢٧١		٨٧٩٧٩١٧٠		أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
٥٩٥٧٤٥		١٠١٢٧٣٧٦		فروق ترجمة عملات أجنبية - الدائنة
<u>٨٦٩٥٥٠٩</u>		<u>٩٧٧٠٤٣٤٣</u>		إيرادات فوائد ودائع بالبنوك

٤٦- مصروف ضريبة الدخل

١-٤٦ يتمثل مصروف ضريبة الدخل المدرج بقائمة الدخل المجمعة فيما يلى:-

٢٠١٥/١/١	من	٢٠١٦/١/١	من	
حتى		حتى		
٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٦/١٢/٣١		
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>		
٤٠٣٢١٦٠		١٢٠٧٠٤٩٠		الضريبة الحالية
<u>٤٠٣٢١٦٠</u>		<u>١٢٠٧٠٤٩٠</u>		

٢-٤٦ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

٢٠١٥/١/١	من	٢٠١٦/١/١	من	
حتى		حتى		
٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٦/١٢/٣١		
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>		
٤٨٥٥٢٥٦		(٨٢٩٤١٥٦٧)		الضريبة المؤجلة - منفعة (مصروف)
<u>٤٨٥٥٢٥٦</u>		<u>(٨٢٩٤١٥٦٧)</u>		

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلى:-

٢٠١٦/١٢/٣١	حركة العام	٢٠١٦/١/١	الأصول الثابتة
أصل التزام	أصل التزام	أصل التزام	الأصول المعنوية
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	فروق ترجمة عملات
(٨٥٢٩٧٦١)	(٧١٢٢٧٠)	(٩٢٤٢٠٣١)	اجنبية
(٨٦٧٦٥٤٣٦)	(٨٦٧٦٥٤٣٦)	-	المخصصات
-	-	-	الإجمالي
١٢٧٩٣٢١	-	٣١١١٠٩٩	الرصيد
٩٥٢٩٥١٩٧	١٢٧٩٣٢١	(٣٨٢٣٨٦٩)	
(٨٢٥٨٥٨٧٦)	(٨٦٧٦٥٤٣٦)	(٩٢٤٢٠٣١)	
	(٨٢٩٤١٥٦٧)	٣٥٠٦٩١	

٣-٢٦ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية:

٢٠١٦/١٢/٣١

جنيه مصرى

٩٤٩٦٩٠٥

٦٩٩٣٠٤٨١

٢٣٢٩٠٩٤٣

١٠٢٧١٨٣٢٩

- مخصصات واضمحلال في العمالة

والدينون

- فروق ترجمة عملات أجنبية - خسارة الشركة التابعة

- خسائر ضريبية مرحلة - الشركة التابعة

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٤-٢٧ الحقوق غير المسيطرة / الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالى المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

جنيه مصرى

٤٤٧٦٢٣٤٥

٢٠١٦/١/١ رصيد

إضاف:

(٦٨١٩٥٠٦٦) نصيب الأقلية في خسائر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ للشركة التابعة

(٢٣٤٣٢٧٢١)

٢٠١٦/١٢/٣١ الرصيد في

٤-٢٨ الموقف الضريبي

١-٢٨ الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجعات السياحية وفقاً لما تم عرضه بالقواعد المالية المستقلة في ٢٠١٦/١٢/٣١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية.

الضريبة على شركات الأموال

تخصيص الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- وبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذه القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلي أهم التغيرات الواردة بالقرار:-

١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.

٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.

٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.

٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧ حتى ٢٠٠٥.

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي للأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحياناً الخلاف على تقييم مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيمة المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العلبة المدينة وتم إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العلبة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ١٣٩ ٨٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسدة بالإضافة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٤٠٨ ٩٦٥ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتتبيله بسداد الضريبة بنموذج (٣٦-٣-سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٤٧٣ ٦٧٠ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات المأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.

- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجاري تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجاري إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لجسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديرى لثلاث الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعاده الفحص باللجنة الداخلية بالمأمورية وجاري التجهيز للفحص الفعلى لثلاث الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥

- تم تقديم الإقرار لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١٦٥ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١٢٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرببات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطلوب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهرياً وقامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩٠٨٦ جنيه مصرىاً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ فى الميعاد القانونى، ولم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

ضريبة الدمنة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ ٢٠٠٦ وتم الربط والسداد.
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦.

(*) قامت مصلحة ضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (جزء A) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال عام ٢٠١٥ وذلك بمبلغ ٣٦٥٢٢٣٣ جنيه كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات المتممة لقواعد المالية.

٢-٢٨ الموقف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقواعد المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية

ضريبة على دخل الشركات

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فإن الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٤

تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤.

السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . وتم الفحص لتلك السنوات ولنعت فروق الفحص مبلغ ٤٤١ ٥٤٣ جنيه مصرى وقد تم الانتهاء من سداد الضريبة المستحقة على الشركة مع الأخذ في الاعتبار أن هناك خطأ مادى في نتيجة الفحص يتمثل في عدم ترحيل خسائر عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٢٠٠٦ ٣٤٣ جنيه مصرى تم تصحيحه ومناقشة الجنة الداخلية بمامورية ضرائب الأقصى وأسفر عن رصيد دائن للشركة بمبلغ ٩٠٩ ٩٢ جنيه مصرى.

٢٠٠٩

تم فحص عام ٢٠٠٩ وبلغت الفروق الضريبية المطالب بها ٦٨٦ ٣٠٢ جنيه مصرى وجارى عمل لجنة داخلية بالمامورية.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ١٤٤ ٥٩٠ جنيه مصرى طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن في المواعيد القانونية.

تم فحص ٢٠١٢-٢٠١١ واسفرت عن خسائر ٢٦٦٣ ٦٣١ ٢ جنيه مصرى ، ٤٠٠ جنيه مصرى على التوالى وضريبة وعاء مستقل ٦٣٠ ، ٨ ٥٥٩ ٢٣٧ جنيه مصرى على التوالى طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد القانونية.

السنوات من ٢٠١٣ ، ٢٠١٤

ورد نموذج (٣٢) بطلب فحص تلك السنوات وجارى تجهيز مستندات الفحص.

عام ٢٠١٥

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

الضريبة على كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم الفحص حتى عام ٢٠٠٩ وتم سداد الفروق الناتجة عن أعمال الفحص.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائن مرحل للشركة طرف المامورية بمبلغ ١٣٢ ٢٧٤ جنيه مصرى.

عامي ٢٠١٦ ، ٢٠١٢

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين ، وجارى فحص عام ٢٠١٢.

الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمامورية.

السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعوام ، وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ ضد دمغة بفارق قدرها ٢٠٥ ١٧٣ ٢ جنية مصرى وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم سداد مبلغ ٠٠٠ ٢٥ جنيه مصرى من تحت الحساب خلال إبريل ٢٠١٥.

ضريبة المبيعات:

تم فحص الشركة عن الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ٧٦ ٧٧٣ ٧٦ جنيه مصرى وتم سداد لجمالي الفروق خلال شهر يوليو ٢٠١٦.

الضريبة العقارية:

صدر قرار لجنه الطعن وتم مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٣ ٦٣٦ ٢ جنيه مصرى كضريبة مستحقة عن الوحدات المملوكة للشركة وذلك عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم سداد مبلغ ٦٠٠ ١ جنيه مصرى حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ من تحت حساب تلك المديونية.

ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية. وجاري فحص السنوات الضريبية حتى عام ٢٠١٤ بتأموري ضرائب الغرفة.

٣-٢٨ الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بديلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

٤-٢٩ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذلك الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائع شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١-٢٩ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بارادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

٢-٢٩ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٢٢٥٦٤٦٠٧٠ جنيه مصرى ٩٩٧٠٢٠٥٤٢ جنية مصرى على التوالي ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي.

العملات الأجنبية	فانص
الدولار الأمريكي	١٥١٣٥٧١٨
يورو أوروبى	١٠٧٣٤١
جنيه استرلينى	١٦٦٢٣

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣-٢٩ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان المنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التى تترمها الشركة مع عمالها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأرضى.

٤-٣ الاحتياطي القانونى

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانونى ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الاحتياطي القانونى لتعطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣١ - الموقف القانوني

وفيما يلى بيان بالموقف القانونى للشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة):-

- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة cassation فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبتلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجومياً بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استناداً للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ كما قامت الشركة بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ في محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، وبحلة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناءً على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لنقديم المستندات وبتلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلاً للإطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للإطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبتلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضبوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ في المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وأخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفعها وطالبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامي عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالذكرات ، كما حضر محامي عن شركة بيراميزا المتدخلة في الدعوى وقدم مذكرة بذكرة بدفعها وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أي جلسة أمام المحكمة كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بایداع التقرير حتى تاريخ شهادة المستشار القانوني ، وترى إدارة الشركة في ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانوني في ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، وفي ضوء ما سبق فإن المستشار القانوني للشركة أورد بشهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرحلة الكسب بنسبة تفوق .٪٥٠

- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة cassation ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرقاً في تلك القضية لاتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفي مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفي هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضي الدولة والذي ورد لاحقاً وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقاً لحين الفصل في دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وطالبت الشركة آجلاً للتعقب على تقرير هيئة مفوضي الدولة . وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقب . وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ . وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجعات السياحية في القضية ويعتمد قبول الدعوى الأصلية المقامة من المدعي لرفعها من غير ذى صفة وبالمتابعة تبين عدم تقديم طعن حتى تاريخ شهادة محامي الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وبتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت الشركة على شهادة تفيد عدم الطعن بما يفيد أن الحكم أصبح باتاً غير قابل للطعن عليه بأى وسيلة ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليه أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة في ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانوني أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانوني إلا أنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهي إليه الحكم النهائي في القضية .

٣- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجعات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ إبريل ٢٠١٥ للإطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقياً لحين الفصل في دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة واحتياطياً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ٢٠١٦ يناير ١٢ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٨ نوفمبر ٢٠١٦ ثم تم التأجيل لجلسة ٣ يناير ٢٠١٧ للمستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢١ فبراير ٢٠١٧ لتقديم المستندات المطلوبة من قبل الهيئة العامة للتنمية السياحية وبهذه الجلسة لم تقدم الهيئة المستندات المطلوبة ولم يحضر محامي عن شركة بيراميزا فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٣ مايو ٢٠١٧. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني في ضوء الفواع القانونية المقدمة سلاماً موقف الشركة القانوني. هذا وقد تم أبرام اتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦ بمقتضاهما تم الاتفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٤- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجامعة ٢٦ إبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلاً منهما تجاه الآخر وبين مدى وجود إخلال في تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب في ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى موجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقدير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء في غير صالح الشركة وقد قالت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للإطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٢٠١٥ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفي هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد وإحتياطياً - ندب لجنة خبراء ثلاثة لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزامتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبذلك الجلسة قررت المحكمة باعادة الدعوى لمكتب خبراء العدل بالجيزة ليندب بدوره لجنة ثلاثة من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى موجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقدير وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ للتقدير وتم اخطارنا بان اللجنة قد حدثت اول جلسة لنظر الموضوع في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦ ونظراً لعدم حضور ممثل عن شركة غير المتوسط فقد تم التأجيل إلى جلسة ٣٠ يناير ٢٠١٧ للإعلان وتقديم المستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٧ ثم لجلسة ٢٧ مارس ٢٠١٧ ثم لجلسة ٢٧ إبريل ٢٠١٧ لاستكمال المناقشة ، ويرى المستشار القانوني للشركة وفقاً لتقديره في هذا الشأن سلاماً الموقف القانوني للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرحلة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجعات السياحية.

-٥- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبحلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح في ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية إلى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم في ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ في تطبيق القانون وقام العميل من جانبة برفع دعوى جديدة لطلب تعين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها إلى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بذلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة في تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة. وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقام من العميل شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم محكمة أول درجة والذي يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية على حكم محكمة الإستئناف بالغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حدثت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ لنظر طلب وقف التنفيذ بشأن الطعن المرفوع من الشركة المصرية للمنتجعات السياحية وبهذه الجلسة تم رفض الشق المستعجل وحددت لها جلسة في ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ بغرفة المشورة وبهذه الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن وقد قامت الشركة الوطنية بتعجيل الدعوى رقم ٤ لسنة ٢٠١٤ بطلب تعين محكم عن الشركة المصرية لجلسة ٢٠١٧/١٣ وبهذه الجلسة حضرنا وطلبنا أجلاً للمستندات كما حضر محامي عن الشركة الوطنية وطلب حجز الدعوى للحكم لذلك فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠١٧/٢/٢٨ وبهذه الجلسة قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية بحالتها ورفض الدعوى الفرعية بحالتها. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

-٣٢- الإلتزامات المتحملة

إنفقت الشركة التابعة مع شركة بالم هيلز على تأجيل استحقاقها لنسبة ٢٥٪ من مجمل ربح مشروع طوابيا إلى نهاية أعمال التطوير والإنشاءات المرتبطة بوحدات المشروع حتى يتسعى حساب مجمل ربح المشروع بدرجة ثقة يعتمد عليها والتي يصعب في الوقت الحالى الوصول إليها وجارى إتخاذ إجراءات طرح تنفيذ أعمال المشروع للمقاولين.